

**النظام الاحصائي المغربي
المعتمد بشأن بيانات التجارة الدولية للبضائع**
تقديم مكتب الصرف للتجربة المغربية في إطار ورشة عمل
حول منهجية احصاءات التجارة الخارجية المنعقدة في عمان
في الفترة الممتدة ما بين 28 أكتوبر و 02 نونبر 2007

تقديم :

يهدف هذا العرض، وفقا للبرنامج المحدد لهذه الورشة، إلى تقديم نبذة عن نظام تجميع ونشر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع المعمول به ببلادنا. حيث يبين التطور الذي عرفه هذا النظام بفضل الجهود التي يبذلها مكتب الصرف لملاءمته مع المعايير الدولية وخاصة القواعد الأساسية والتوصيات الصادرة عن هيئة الاحصاء للأمم المتحدة في هذا المجال.

وقبل الحديث عن هذا النظام لابد من التذكير أن مكتب الصرف مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعمل تحت وصاية وزارة الاقتصاد والمالية وتضطلع بدور حيوي في الاقتصاد الوطني متمثل في :

- السهر على إعداد وتطبيق قانون الصرف و تطويره وفقا للاختيارات في مجال السياسة الاقتصادية من جهة ولمتطلبات تحرير الاقتصاد الوطني التي يفرضها المناخ الدولي من جهة اخرى ؛

- إعداد ونشر إحصائيات المبادلات الخارجية (الميزان التجاري، ميزان الأداءات، وضع الاستثمار الدولي....) وذلك تلبية لحاجيات كل الجهات المستخدمة لهذه المعطيات : القطاعات الحكومية والسلطات المالية والنقدية والفاعلين الاقتصاديين والمنظمات الوطنية والدولية والباحثين.....

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن سنة 2007 تميزت بصدور قانون حول التصاريح الاحصائية لأجل اعداد معطيات عن المبادلات الخارجية وميزان الاداءات والوضعية المالية الخارجية الاجمالية للمغرب يدعم الدور الاحصائي لمكتب الصرف وإعطائه قوة قانونية تمكنه من ضمان الحصول على المعطيات ذات مصداقية في ظل محيط ليبرالي. كما أن من شأن ذلك تمكين المغرب من الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال الشفافية خاصة وأنه قد انخرط منذ نهاية سنة 2005 في المعيار الخاص بنشر الاحصائيات NSDD لصندوق النقد الدولي.

1- نظام تهيئ ونشر معطيات التجارة الخارجية :

مصادر المعلومات:

إن جمع المعطيات الإحصائية الخاصة بالتجارة الخارجية تعتمد بالدرجة الأولى على التصريح الجمركي الذي بمقتضاه يقوم المعني بالأمر بالتصريح لدى إدارة الجمارك بطبيعة السلع التي يقوم باستيرادها أو تصديرها (انظر ملحق تفصيلي عن المعطيات مضمون التصريح الجمركي).

يتوصل مكتب الصرف بمجموع التصاريح الجمركية على شكل بيانات معلوماتية بواسطة خط يربط بين الأنظمة المعلوماتية لمكتب الصرف وإدارة الجمارك. كما يتوصل كذلك بنفس التصاريح على شكل وثائق مطبوعة. وهذه العملية تقوم بها إدارة الجمارك بصفة يومية على مدار السنة.

وتجدر الإشارة إلا أنه يتم اللجوء في بعض الحالات الى استيفاء المعطيات عن طريق الاتصال المباشر بالمتعاملين الاقتصاديين خاصة بالنسبة لبعض السلع الاستراتيجية .

حاليا تتم معالجة قاعدة بيانات سنوية تضم 680.000 تصريح جمركي أي ما يعادل 21.000 منتج SH.

التصنيف السلعي:

إن جمع المعطيات انطلاقا من التصاريح الجمركية يمكن بعد ذلك من معالجة المعطيات و تشكيل قاعدة بيانات عن فترة معينة و ذلك حسب التصنيف الجمركي للنظام المنسق Harmonized system (HS) ثم حسب فصول النظام النموذجي للتجارة الدولية، التفتيح الثالث (CTCI -REV3) أو غيرها من التصنيفات الدولية المعتمدة وذلك لتسهيل المقارنات وكذا تصنيف المحاسبة الوطنية.

قيمة السلع عند الاستيراد او التصدير

يعتمد في تحديد القيمة الاحصائية للواردات والصادرات السلعية على القواعد المتعارف عليها دوليا وخاصة في اطار المنظمة العالمية للتجارة. وهكذا، تحتسب قيمة السلع المستوردة طبقا لمفهوم القيمة (CAF) الذي يشمل الثمن والتأمين والنقل. وتحتسب قيمة الصادرات حسب مفهوم القيمة (FOB) الذي يشمل فقط ثمن البضاعة الصافي.

2- منهجية التجميع والنشر: "النظام الخاص الموسع"

طبقا للمعايير والتوصيات الدولية في مجال احصاءات التجارة الخارجية للبضائع وخاصة تلك المضمنة في نشرة الأمم المتحدة " احصاءات التجارة الدولية للبضائع : المفاهيم والتعاريف"

يقوم مكتب الصرف بإعداد ونشر المعطيات في هذا المجال وفقا للنظام الخاص الموسع الذي تم تعريفه في الفقرة 67 من النشرة السالفة الذكر.

وتبعا لذلك فإن احصاءات التجارة الخارجية للبضائع المغربية تتضمن إضافة إلى السلع التي تدخل منطقة التداول الحر بعد الإفراج عنها من قبل الجمارك لأغراض الاستعمال المحلي، السلع التالية :

- " السلع التي تدخل البلد ضمن " نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال " (لغرض التجهيز الداخلي وفقا لنشرة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه)
- والسلع التي تدخل المنطقة الصناعية الحرة (طنجة) أو التي تغادرها .

وقد تم الوصول إلى هذا النظام بكيفية تدريجية، حيث كان يعتمد على معيارين اساسيين :

- تطابق المنطقة الاحصائية مع المنطقة الحرة لتداول السلع،
 - اعتماد مبدأ تغيير الملكية عند تسجيل ما يدخل ضمن احصاءات التجارة الخارجية.
- انطلاقا من هذين العاملين يمكن ان نصنف النظام الذي كان معتمدا الى غاية 1997 "بنظام التجارة الخاص المدقق" وذلك وفقا للفقرة 67 من نشرة الأمم المتحدة المشار إليها أعلاه.

ابتداء من سنة 1998 تم ادراج السلع التي تدخل البلد " ضمن نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال بدون أداء اي التي يتم استيرادها واعادة تصديرها بعد التصنيع دون حدوث تغيير بالنسبة لمليتها ضمن احصاءات التجارة الخارجية. ويتم هذا وفقا لمعايير التصنيف والتقييم الموصى بها دوليا اي حسب تصنيف النظام المنسق (HS) على مستوى مفصل (عشرة ارقام) وعلى اساس اجمالي القيمة قبل وبعد التحسين الفعال.

أما السلع المتداولة بين المنطقة الصناعية الحرة والدول الاجنبية فقد تم الشروع في ادراجها ضمن احصاءات التجارة الخارجية ابتداء من سنة 2005 وذلك بعد بضع سنوات من انطلاق النشاط الصناعي بهذه المنطقة. هذا علما أنه الى غاية سنة 2004 كانت احصاءات التجارة الخارجية للسلع تتضمن فقط احصاءات عن تجارة البضائع بين المنطقة الصناعية الحرة بطنجة و المناطق الخاضعة للمراقبة الجمركية (منطقة التداول الحر)، وذلك على اعتبار أن المقاولات المحدثة بهذه المنطقة تعتبر شخصيات معنوية غير مقيمة. هذا إضافة الى ان التجارة الدولية لهذه المقاولات غير خاضعة للاجراءات الجمركية.

ملحق

مضمون التصريح الجمركي

هناك نوعان من المعلومات المضمنة هذا التصريح :

المعلومات العامة :

- الرقم التسلسلي للتصريح و تاريخه
- رقم النظام الجمركي للتصريح
- رقم مكتب الجمرك الذي تمت فيه عملية التصريح به العملية
- عدد السلع المصرحة
- اسم المصروح
- رقم السجل التجاري و مركزه (المدينة)
- الوزن الإجمالي الخام
- الوزن الإجمالي الصافي
- رمز البلد (المصدر أو الزبون)
- رمز العملة الأجنبية
- القيمة بالعملة الأجنبية
- القيمة بالعملة المحلية (الدرهم)
- قيمة التأمين و النقل

المعلومات الخاصة :

- التعريف الأبجدي للسلعة حسب النظام المنسق SH
- رمز السلعة حسب النظام المنسق SH
- قيمة السلعة
- الوحدة التكميلية UC
- الوزن الصافي للسلعة